

المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث الآيات الحسية للنبي ﷺ

المطلب الأول

سوق دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث الآيات الحسية للنبي ﷺ

موقف مُخالفي أهل السنة حيالَ أحاديث الآيات الحسية للمصطفى ﷺ يمكن إجماله في موقفين:

الأول: تأويلها تأويلاً طبعياً:

وهؤلاء يعمّمون هذا التأويل على جميع آيات الأنبياء، متأثرين بطائفة من الفلاسفة كابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، الذي وإن جَوَزَ صدور الآيات عن الأنبياء، لكنّه يفسرها تفسيراً يسلبها خاصيّة الخروج عن مقتضى السنن وخرق العادة، ذلك لأنّه يُرجعها إلى القانون الطبيعي وأسبابه^(١).

ومُحصّل مذهب هؤلاء: أنّهم لا يقبلون التسليم بخرق تلك الآيات لنواميس الكون، وخروجها عن مقدور الثقلين، بل يحملون ما يروونه قابلاً منها للتعليل حملاً لا يُخرجها عن حدّ القانون الطبيعي، بناءً على أصلهم الفاسد: من أنّه لا يتصوّر أن تفعل القوى والطبائع والمؤثرات إلّا في المواد والأعيان القابلة لذلك.

(١) انظر «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا (٤/١٥٠).

ف«الهواء» -مثلاً- لَمَّا كَانَ قَابِلًا لِأَن يَسْتَحِيلَ مَاءٌ، أَمَكَنَ أَن يُؤَثَّرَ فِيهِ مُؤَثَّرٌ،
فَيَصْبِحَ مَاءٌ وَيَنْزِلَ الْمَطَرُ؛ وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لِذَلِكَ فَلَا^(١).

فَمِمَّنْ انْتَحَلَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ أَتْبَاعِ الْمَدْرَسَةِ الْبَاطِنِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ (مُحَمَّدُ
شَحْرُور!) فَلَقَدْ عُدَّ مَا يَقَعُ لِلْأَنْبِيَاءِ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهَا ظَاهِرَةً
طَبِيعِيَّةً قَدْ مَزُمُهَا، وَلَيْسَتْ خُرُوجًا عَنْ مُقْتَضَى السُّنَنِ الْكَوْنِيَّةِ، فَهِيَ «تَقْدُّمٌ فِي عَالَمِ
الْمَحْسُوسِ (ظَاهِرَةٌ طَبِيعِيَّةٌ)، عَنْ عَالَمِ الْمَعْقُولِ السَّائِدِ وَقْتُ الْمُعْجِزَةِ، كَشَقِّ
الْبَحْرِ، وَلَكِنَّهَا بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لَيْسَتْ خُرُوجًا عَنْ قَوَانِينِ الطَّبِيعَةِ أَوْ خَرَقًا
لَهَا»^(٢).

وَالْحَقُّ أَنَّ تَفْسِيرَ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ تَفْسِيرًا طَبِيعِيًّا مُخَالَفٌ لِلْحَقِيقَةِ الْمَوْضُوعِيَّةِ
لِهَذِهِ الْآيَاتِ، فَأَيُّ عِلَاقَةٍ لِإِحْيَاءِ الْمَوْتَى، وَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ، وَانْفِلَاقِ الْبَحْرِ،
وَخُرُوجِ النَّاقَةِ مِنَ الْجَبَلِ، بِقَوَى النَّفْسِ الَّتِي ادَّعَاهَا ابْنُ سِينَا^(٣)! أَوْ الْقَفَرَاتِ
الزَّمَانِيَّةِ الَّتِي ابْتَدَعَهَا شَحْرُورٌ؟! كُلُّ هَذِهِ الْآيَاتِ الرِّسَالِيَّةِ وَغَيْرِهَا خَارِجَةٌ عَنْ سُنَنِ
الطَّبِيعَةِ وَقَوَانِينِهَا، وَلَا يُمْكِنُ وَقُوعُهَا إِلَّا لِنَبِيٍّ، وَلَنْ تَقَعَ لِغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مَهْمَا تَقْدَّمَ
الزَّمَنُ.

وَمِثْلُ هَذِهِ الدَّعَاوِي مَعْلُومَةُ الْفَسَادِ، حَيْثُ تَنْطَوِي عَلَى تَعْجِيزِ الرَّبِّ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى، وَهَذَا لَا زَمَّ لِمَنْ نَفَاهَا، وَهِيَ خَوْضٌ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِالْبَاطِلِ، لِأَنَّهَا تَقْيِيدُ
لِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَخْلُوقَاتِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا مَانِعَ لِمَا أَرَادَ، وَلَا دَافِعَ لِمَا قَضَى،
وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِنَا تَفْصِيلُ الْكَلَامِ عَنْ أَرْبَابِ هَذَا الْمَوْقِفِ وَالْإِسْهَابِ فِي نَقْضِ
سَفْسَظَتِهِمْ، لَجَلَاءِ قُبْحِهَا فِي عَيْنِ كُلِّ مُسْلِمٍ.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٣١٣).

(٢) «الكتاب والقرآن» لشحرور (ص/١٨٥).

(٣) انظر «الإشارات والتهيهات» لابن سينا (١٥٨/٤-١٥٩).

الموقف الثاني: استنكار هذه الآيات الحسية:

حيث ذهبت طائفة من المُستغربين إلى ردِّ ما وُرد من أخبارٍ مُعجزاتِ النَّبي ﷺ أو غيره من الأنبياء، أمَّا الآيات القرآنيَّة فارتكبوا كلَّ عسيرٍ لنفيها، ولَيَّ أعناقِ النُّصوص التي تُثبتها^(١).

وكان الباعث لكثيرٍ منهم على ذلك: تأثرهم البين بالمنهج الوضعي، الذي ينطلقُ أساسًا من نفي الغيبيَّات، واستبعادِ كلِّ ما لا يقع عليه الحسُّ؛ فأرباب هذا المذهب حين توهَّموا أنَّ قيام الحضارة الغربيَّة الكافرة لم يتحقَّق إلَّا برَفْضِ كلِّ ما يتعدَّى الواقع الحسي، افترضوا بالقياس أنَّ المسلمين لا يمكنهم اللُّحاق برَكِب الحضارة الغربيَّة إلَّا باقتضاء سننٍ من استحدثها حذو القذَّة بالقذَّة!

والأساسُ الذي يرتكزُ عليه المنهج الوضعي الذي تأثر به طوائف من المسلمين في ردِّ الآيات الحسيَّة النبويَّة ثلاثُ معارضات:

المعارضة الأولى: أنَّ العلم التجريبي لا يستطيع إثباتها، وإذا كان الأمر عندهم كذلك، فليست هذه الآيات والبراهين حقائق علميَّة تستدعي الإيمان بها، ولا يَمَن جاء على يديه.

فالشُّبهة -إذن- مبناها على منع الاعتداد بما لا يمرُّ عبرَ قناةِ الحسِّ والتَّجربة؛ فلا سبيل إلى المعرفة إلَّا من بوابة الواقع الحسي؛ قد ألغوا أيَّ حقيقة تُجاوز عندهم الواقع، فإنَّ للطَّبيعة قوانينها الثابتة التي تُفسَّرُها، والتي لا يُمكن في تصوُّرهم أن تتغيَّر أو تُخرق، مع تجويزهم ما دون ذلك ممَّا يُعدُّ انحرافًا عارِضًا عن جوهر الطَّبيعة، من غير أن يصلُّ إلى حدِّ خرْقِ السُّنن، كـ«العادات غير العقلانيَّة والجرائم»^(٢).

(١) انظر بعضًا من تأويلاتهم المستكرهة: فيما نقله عنهم رشيد رضا في «تفسير المنار» (١/ ٢٦٦) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا فَرْقًا بَيْنَ يَكُمُ الْيَتَرُ﴾.

(٢) انظر «العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة» لـ د. عبد الوهاب المسيري (١/ ٢٩١).

وَيَمُنُّ أَبَانٌ عَنْ عُمِّيْ هَذَا التَّأَثُّرِ بِهَذَا الْمَذْهَبِ الْفِكْرِيِّ (مُحَمَّدٌ فَرِيدٌ وَجَدِي)^(١)، فَهُوَ يَمُنُّ دَرَجَاتٍ عَلَى تَطَوُّعِ الدَّلَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ لِتَوَافُقِ مَا رَسَمَهُ الْغَرْبُ فِي صُورَةِ قَوَالِبَ وَقَوَانِينٍ عِلْمِيَّةٍ، مَعَ إِعَادَةِ صِيَاعَةِ أَفْكَارِهِمْ، وَالتَّنْقِيرِ فِي كُتُبِ الثَّرَاثِ عَمَّا يُسْعِفُهَا.

فَانظُرْ قَوْلَهُ -مِثْلُ-: «تَمْتَازُ الْعَصُورُ النَّبَوِيَّةُ بِالْخَوَارِقِ وَالتَّوَامِيسِ الطَّبِيعِيَّةِ؛ فَاسَاطِيرُ الْأَدْيَانِ مَلَأَتْ بِذِكْرِ حَوَادِثٍ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، كَانَ لَهَا أَقْوَى تَأْثِيرٍ فِي حَمْلِ الشُّعُوبِ الَّتِي شَهِدَتْهَا عَلَى الْإِذْعَانِ لِلْمُرْسَلِينَ الَّذِينَ حَدَّثَتْ عَلَى أَيْدِيهِمْ. وَقَدْ حَدَّثَتْ أُمُورٌ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْمُحَمَّدِيِّ؛ صَاحِبَتِ الدَّعْوَةُ فِي جَمِيعِ أَطَوَارِهَا.. وَلَسْتُ أَقْصِدُ بِهَا مَا تَنَاقَلَهُ النَّاسُ عَنْ شَيْءِ الصَّدْرِ^(٢)، وَتَظْلِيلِ الْغِمَامَةِ^(٣)، وَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ، وَمَا إِلَيْهَا مِمَّا لَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتَهُ بِدَلِيلٍ مَحْسُوسٍ، أَوْ يَنْتَاقِي تَوْجِيهِهِ إِلَى غَيْرِ مَا فُهِمَ مِنْهُ؛ وَلَكِنِّي أَقْصِدُ تِلْكَ الْإِنْقِلَابَاتِ الْأَدْبِيَّةَ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةَ الَّتِي تَمَّتْ عَلَى يَدِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي أَقْلٍ مِنْ رُبْعِ قَرْنٍ، وَقَدْ أَعُورَ أَمْثَالُهَا فِي الْأُمَمِ الْقُرُونُ الْعَدِيدَةُ، وَالْأَمَادُ الطَّوِيلَةُ»^(٤).

فَعَلَى أَسَاسِ هَذِهِ الْمُغَالَطَاتِ لِلْحَقَاقِقِ، تَرَى (بَسَامُ الْجَمَلِ) يَسِمُ الْآيَاتِ النَّبَوِيَّةَ بِأَنَّهَا «تَوَلِيدُ الْخَيَالِ الْجَمْعِيِّ»، لَا أَنَّهَا حَقَائِقُ تَوَاتَرَتْ عَنْهُمْ تَوَاتُرًا قَطْعِيًّا؛ وَيَصِفُ مَا أَنْزَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي شَأْنِهَا بِقَوْلِهِ: «عَثَرْنَا فِي بَعْضِ أَخْبَارِ التَّنْزِيلِ

(١) مُحَمَّدٌ فَرِيدٌ وَجَدِي (ت ١٣٧٣هـ): بَاحِثٌ مِصْرِيٌّ، عَمَلٌ مُحرراً لَعَدَدٍ مِنَ الْجَرَائِدِ وَالْمَجَلَّاتِ الْمِصْرِيَّةِ، كـ «جَرِيدَةِ الدِّسْتُورِ»، وَ«الزُّجْدِيَّاتِ»، مِنْ مَوْلاَفَاتِهِ: «دَائِرَةُ مَعَارِفِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ، الْعَشْرِينَ»، وَ«مَا رَوَاهُ الْمَادَّةُ»، انْظُرْ «الْإِعْلَامَ» لِلزُّرْكَلِيِّ (٣٢٩/٦).

(٢) سِيَانِي تَخْرِيجُهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ» (ك: الْمَنَاقِبِ، بَاب: بَدَأَ نَبُوَّةَ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْم: ٣٦٢٠)، وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَتَعَقُّبُهُ الدَّهْلِيُّ بِقَوْلِهِ فِي قِسْمِ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (٥٠٣/١): «تَفَرَّدَ بِهِ فَرَادٌ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَزْوَانَ، يُقَعُّ، احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَالتَّنْسَانِيُّ» وَرَوَاهُ النَّاسُ عَنْ فَرَادٍ، وَحَسَنَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جِدًّا، ثُمَّ سَاقَ عَلَّلَ هَذَا الْخَبَرَ.

(٤) سِلْسِلَةُ «السِّيَرَةِ الْمَحْمُودِيَّةِ تَحْتَ ضَوْءِ الْعِلْمِ وَالْفَلَسَفَةِ» مِنْ «مَجَلَّةِ الْأَزْهَرِ»، مَقَالٌ: «الْأُمُورُ الْخَارِقَةُ لِلتَّوَامِيسِ الطَّبِيعِيَّةِ فِي وَقْعَةِ بَدْرِ» (ج ١، الْمَجْلَدُ ١١، ص/ ٣٨٥).

على صَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ الْمُتَخَيَّلِ، لا تَكُونُ فِيهِ الْأَحْدَاثُ مَبْنِيَّةً عَلَى قَانُونٍ فِي السَّبَبِيَّةِ، .. إِنَّا نُصَادَفُ دَاخِلَ هَذَا الْمُتَخَيَّلِ نَمَازِجَ مِنْ وَقَائِعٍ حَصَلَتْ عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ، أَلْغَتِ النُّظَامَ الْمُنَطْقِيَّ الَّذِي تَنَاسَّسَ عَلَيْهِ قَوَانِينُ الطَّبِيعَةِ وَالْعَالَمِ الْفِيزِيَاثِيِّ عُمُومًا، مِمَّا يُقِيمُ الْبُرْهَانَ عَلَى أَنَّ لِلْمُتَخَيَّلِ مَعْقُولِيَّةَ الْخَاصَّةِ، الْمُبَايَنَةَ لِلْمَعْقُولِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْاِسْتِدْلَالِ وَالتَّعْلِيلِ وَغَيْرَهُمَا»^(١).

وَإِذَا كَانَ إِثْبَاتُ الْآيَاتِ الْمَادِّيَّةِ الْحَاصِلَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الْمَتَأَثِّرِينَ بِهَذَا الْمَنْهَجِ غَيْرُ مُتَأَتٍّ حَيْثُ كَانَ الدَّلِيلُ الْحِسِّيُّ بِزَعْمِهِمْ لَا يَقُومُ بِإِثْبَاتِهَا؛ فَلَقَدْ خَطَّوْا خَطَوَاتٍ بَعِيدَةً فِي مَسَايِرَ مَنْ لَا يُؤْمِنُونَ بِالنَّبُوءِ وَلَا بِآيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ؛ مُعَانِينَ صَرْفَ كُلِّ آيَةٍ عَنْ مُقْتَضَى الْإِعْجَازِ، وَتَفْسِيرَهَا عَلَى ضَوْءِ الْمَنْهَجِ الْمَادِّي الْكَافِرِ بِخَرْقِ اللَّسْتَنِ الْكُونِيَّةِ بِالْمَرَّةِ.

ثُمَّ بَرَزَ فَرِيقٌ آخَرٌ مُعْتَرِضٌ عَلَى أَخْبَارِ الْآيَاتِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصْرَحُوا بِاعْتِمَادِ ذَاكَ الْمَنْهَجِ الْوَضْعِيِّ فِي إِثْبَاتِ الْحَقَائِقِ، وَلَكِنْ بِدَعْوَى أُخْرَى تَتِمُّلُ فِي: **المعارضة الثانية:** حَضَرَ مَا اخْتَصَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ اخْتِصَاصِهِ الْإِتْيَانُ بِآيَاتٍ خَارِقَةٍ لِلْعَادَةِ:

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْاِعْتِرَاضِ، يَقُولُ (مُحَمَّدٌ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ):
«نَحْنُ نُوَكِّدُ -فَعَلًا- أَنَّ الشَّيْءَ الْوَحِيدَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنَ الْقُرْآنِ بِأَكْمِلِهِ أَنَّهُ مَعْجَزَةٌ خَاصَّةٌ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ: هُوَ الْقُرْآنُ لَا غَيْرَ، فَالْقُرْآنُ يَكْفِي ذَاتَهُ بِذَاتِهِ فِي هَذَا الشَّانِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ قَدْ أَكْثَرُوا مِنْ مُطَالَبَةِ الرَّسُولِ ﷺ بِالْإِتْيَانِ بِآيَةٍ (مُعْجَزَةٍ) تَخْرِقُ نِظَامَ الْكُونِ وَاسْتِقْرَارَ سُنَّتِهِ؛ كَدَلِيلٍ عَلَى صِدْقِ نُبُوَّتِهِ؛ فَكَانَ جَوَابُ الْقُرْآنِ أَنَّ مِهْمَةَ مُحَمَّدٍ بِنِ عِبْدِ اللَّهِ هُوَ أَنْ يُبَلِّغَ لِأَهْلِ مَكَّةَ (أُمَّ الْقُرَى) وَنَحْوِهَا رِسَالَةَ اللَّهِ إِلَيْهِمْ (الْقُرْآنَ)، وَلَيْسَ مِنْ اخْتِصَاصِهِ الْإِتْيَانُ بِآيَاتٍ مُعْجَزَاتٍ خَارِقَةٍ لِلْعَادَةِ».

(١) «أسباب الثُّرُولِ» لبِاسْمِ الْجَمَلِ (ص/٤٠٢-٤٠٣).

ثُمَّ نَزَعَ إِلَى الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ دَعَامَةٌ لِدَعَوَاهُ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَئِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿١٠٠﴾ أَوْ لَوْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَيْنَ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الْهُنْدُكِيُّ: ٥٠-٥١]، مُعَلِّقًا عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «وَاضِحٌ أَنَّنَا أَمَامُ إِغْلَاقِ نَهَائِيٍّ لِمَسْأَلَةِ إِمْكَانِيَّةِ تَخْصِيصِ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ بِمُعْجَزَةٍ مِنْ جِنْسِ مَا طَالَبْتُ بِهِ قَرِيشٌ؛ لَقَدْ قُرِّرَتِ الْآيَةُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَافٍ وَحْدَهُ كَمُعْجَزَةِ النَّبِيِّ ﷺ»^(١).

أَمَّا (جمال البنّا)، فَجَارَ فِي الْقَضِيَّةِ بِأَن زَعَمَ كَوْنَ «هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَنِ الْمُعْجَزَاتِ لَا تُكْسِبُ الرَّسُولَ ﷺ فَخْرًا، لِأَنَّهَا تَجْعَلُهُ رَسُولًا كَبِيقَّةِ الرُّسُلِ، أَمَّا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ -مُعْجَزَتُهُ الْحَقِيقِيَّةُ وَالْوَحِيدَةُ- فَهُوَ مَا يَجْعَلُهُ رَسُولَ الْفِكْرِ وَالْعَقْلِ»^(٢).

وَمِنَ الْفَوَاقِرِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا هَؤُلَاءِ فِي غَمْزِهِمْ بِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْأَخْبَارِ، قَوْلُهُمْ:

بِالْمَعَارِضَةِ الثَّلَاثَةِ: فِي أَنَّ إِبْطَاتِ تِلْكَ الْمُعْجَزَاتِ الْحِسِّيَّةِ -وَمِنْهَا الْبَرَكَةُ فِي جَسَدِهِ الشَّرِيفِ- إِخْرَاجٌ لَهُ عَنْ طَوْرِهِ الْبَشَرِيِّ:

فَلَمَّا كَانَ مِنْ طَرَائِقِ إِبْطَاتِ النَّبُوءَةِ مَا يُجْرِيهِ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ الْآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ الْخَارِجَةِ عَنْ مَقْدُورِ الثَّقَلَيْنِ، وَكَانَ هَذَا يُوجِبُ لَهُ الْاِمْتِيَازَ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ، مَعَ مَا تَضَمَّنَتْ ذَلِكَ مِنْ حَرْقٍ لِلشُّنَنِ الْكُونِيَّةِ: سَارَعَتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ إِلَى نَفْيِهَا عَنْهُ ﷺ.

فَانْظُرْ -مَثَلًا- إِلَى (ابنِ قُرْنَسٍ)، كَيْفَ نَفَى اِمْتِيَازَ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ تِلْكَ الْخِصَالِصِ الَّتِي خَصَّهَ اللَّهُ بِهَا دُونَ النَّاسِ، بِقَوْلِهِ: «مَا كَتَبَهُ بَعْضُ الْإِخْبَارِيِّينَ عَنْ مُحَمَّدٍ ﷺ، يُصَوِّرُهُ عَلَى أَنَّهُ شَخْصٌ فَوْقَ الْبَشَرِ، لَدَرَجَةِ أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ الْحِسِّيَّةِ قَدْ جَرَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ! .. أَمَّا الْقُرْآنُ فَقَدْ أوردَ صُورَةً لِلرُّسُولِ لَيْسَ فِيهَا مِمَّا نَقَلَهُ عَنْهُ

(١) «مدخل إلى القرآن الكريم» لمحمد الجابري (ص/١٨٧-١٨٨).

(٢) «تجريد البخاري ومسلم» (ص/٢٥٤).

الإخباريون شيئاً، فهو إنسان عاديٌّ جداً بالنسبة لمواصفات البشر، ولم يكن طبيياً، ولا صاحب معجزات»^(١).

ويؤكد (نبازي) هذا التهمة لأهل الحديث في اختلافهم لهذه الأخبار بقوله: «استطاع جنودُ السلطان أن يحلّقوا بنا وبخيالنا وتصوّراتنا، بإبعاد الرسول محمد ﷺ عن الأرض، وعن بشريته، ورفعَه إلى مستوى الله تعالى، بجعله . له القدرة على فعل المعجزات ذاتياً، وله قدرات خارقة»^(٢).

وأما (صالح أبو بكر)، فقد ارتأى فوق ذلك الطعن في الأحاديث المثبتة لبركة جسده الشريف ﷺ، بدعوى أنها وثنيةٌ مَقْبِيئة، ورفَع له ﷺ إلى مقام الربوبية؛ فبعد إعرابه عن اشمزازِه من خيرِ تبرُّك الصحابة رضي الله عنهم، قال: «إنَّ النبي ﷺ بُعث محارباً لعقائدِ التَّقديس لغير الله، وجاء إلى النَّاس ليُخْرِجَهُمْ مِنْ وَثْنِيَّةِ التَّلَوُّقِ بغير ربِّه، ومِن الشُّرْك في طلب البركة إلَّا مِن الله وحده، فكيف ينهى النَّاس عن ذلك، ويُحاربهم في التَّلَوُّقِ بغير الله، ثم يتركهم يقدِّسون فضلاته هو على هذا الحدِّ المَشِين»^(٣).

وبعد؛

فهذه بُنْدٌ ممَّا جرث به أَقلامُ هؤلاء الطَّاعنين في هذا النَّوعِ مِنَ الأخبارِ النَّبَوِيَّةِ، وفيما يلي نقضٌ لتلك المعارضاتِ، فنقول بتوفيق الله:

(١) «سنة الأولين» لابن فرناس (ص/٥٢).

(٢) «دين السلطان» (ص/٥٩٢).

(٣) «الأضواء القرآنية» (٢/١٤٤).

المَطْلَبُ الثَّانِي . دَفْعُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ عَنْ أَحَادِيثِ الْآيَاتِ الْحُسَيْنِيَّةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ

فإنَّ أخبار الآياتِ الحُسَيْنِيَّةِ الَّتِي أجزاها اللهُ تعالى على يَدَي نبيِّه ﷺ كثيرة، بلغ بها بعض أهل الحديث مبلَغ التَّواترِ المَعْنَوِيِّ، الَّذِي لَا شَكَّ بعده في ثبوتها عنه من جهة النُّقلِ .

يقول المَازَرِيُّ: «مُعْجَزَاتُ النَّبِيِّ ﷺ ضُرُوبٌ .
فَأَمَّا الْقُرْآنُ: فَمَنْقُولٌ تَوَاتَرًا .

وَأَمَّا مِثْلُ هَذِهِ الْمَعْجِزَةِ، ذَلِكَ فِيهَا طَرِيقَانِ:

أحدهما: أَنْ تَقُولَ: تَوَاتَرَتْ عَلَى الْمَعْنَى، كَتَوَاتَرِ جُودِ حَاتِمٍ، وَجِلْمِ الْأَحْنَفِ، فَإِنَّهُ لَا تُنْقَلُ قِصَّةٌ بَعَيْنِهَا فِي ذَلِكَ تَوَاتَرًا، وَلَكِنْ تَكَاثَرَتْ الْقِصَصُ مِنْ جِهَةِ الْآحَادِ، حَتَّى صَارَ مَحْصُولُهَا التَّوَاتُرُ بِالكَرَمِ وَالْجِلْمِ، وَكَذَلِكَ تَوَاتَرَتْ مُعْجَزَاتُ سِوَى الْقُرْآنِ، حَتَّى ثَبَتَ انْخِرَافُ الْعَادَةِ لَهُ ﷺ بِغَيْرِ الْقُرْآنِ .

وَالطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ تَقُولَ: فَإِنَّ الصَّاحِبَ إِذَا رَوَى مِثْلَ هَذَا الْأَمْرِ الْعَجِيبِ، وَأَحَالَ عَلَى حُضُورِهِ فِيهِ مَعَ سَائِرِ الصَّحَابَةِ وَهُمْ يَسْمَعُونَ رَوَايَتَهُ وَدَعَاوَاهُ حُضُورَهُمْ مَعَهُ، وَلَا يُنْكِرُونَ ذَلِكَ عَلَيْهِ: فَإِنَّ ذَلِكَ تَصَدِيقٌ لَهُ، يَوْجِبُ الْعِلْمَ بِصَحَّةِ مَا قَالَ»^(١) .

(١) «المُعَلِّم» للمَازَرِيِّ (٢/ ٤١٤) .

أَمَّا وَنَاَ معاشِر المسلمين مُستَقِينون بِكرامةِ الله لَنَبِيِّه بَتلِكَ الأَيَاتِ البَاهراتِ،
فإنَّنا نَقولُ في دَحْضِ ما شَغَبَ به المُبطلونَ لَهذه الكرامةِ الإلهيَّةِ، في دَعوَى أَنَّ
إثباتَ الأَيَاتِ المادِّيَّةِ الحاصِلَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ مَناتٍ؛ لَأَنَّ الدَّلِيلَ الحَسَنَ لا يَقومُ
بإثباتِها :

إنَّ دَعواكم هذه عَرِيَّةٌ عَن التَّحقيقِ وَحُسْنِ التَّصوُّرِ لِمَا يُحْتَجُّ به مِن مَناهجِ
الاستدلالِ، وَذلك أَنَّ الحِجْصَ لَيسَ المَصَدِرُ الوَحيدَ للمَعْرِفَةِ، لَم يَكُنْ كَذلكَ في
تاريخِ البشريَّةِ كُلِّها وَلن يَكُونِ، وَخروجِ بعضِ المَعارِفِ عَن دائِريَّها لا يَنفِي عَنها
كونُها حَقائِقُ ثابتةٌ بِمَصَدِرٍ آخَرَ صَحيحٍ مُعتَبَرٍ.

هذا ما قد صَرَّحَ به كَثيرٌ مِنَ النَّاقدِينَ لِلأديانِ مِنَ العَرَبِينَ أَنفِيسِهِم، كانَ مِن
أَشهَرِهِم: (هَنري بوانكاريه) (ت ١٩٢١م) المَنعوتِ بِ«المُمثِّلِ التَّموذجي لِنَقِدِ
العِلْمِ»؛ فَقَد الزَمَ الوَضِعيَّةَ بأنَّ حَصَرَ الحَقِيقَةِ في المَنهجِ التَّجريبِيِّ دَعوَى مُشَبَّعةٌ
بِقَدْرِ مِنَ المَجازِفَةِ وَالتَّعَميمِ المَتعَسِّفِ الَّذي لا يَبرهانُ عَلَيهِ^(١).

وَذلكَ لَأَنَّ الحَقائِقَ المَوْجودَةَ في الكَوْنِ مُخْتَلِفَةٌ في طَبائِعِها، وَمتباينةٌ في
سِماتِها؛ فَالحَقِيقَةُ الفيزيائيَّةُ -مِثلاً- مُخْتَلِفَةٌ عَن الحَقِيقَةِ الإنسانيَّةِ، وَالظُّواهرُ
الإنسانيَّةُ مُباينةٌ لِلظُّواهرِ الكونيَّةِ، . . إلخ؛ فَمِنَ غَيرِ المَعقولِ أَنَّ تُحَصَّرَ كُلُّ هذهِ
المَجالَّاتِ المُتباينةِ في مَنهجٍ واحِدٍ لِلتَّعاملِ مَعها، بَل لا بَدَّ مِن تَضاَفِرِ عِدَّةِ مَصادرِ
مَعْرِفَةٍ وَتَكامُلِها، لِأَجْلِ اسْتِيعابِ جَميعِ المُكوِّناتِ الوُجوديَّةِ.

فلو افترضنا جَدلاً أَنَّ العِلْمَ التَّجريبِيَّ اسْتَطاعَ الجَوابَ عَن كُلِّ الأَسئَلَةِ
المادِّيَّةِ التَّجريبِيَّةِ، فإنَّ هَناكَ رَكامًا مِنَ الأَسئَلَةِ الأُخْرى تَبقَى مُلقاةً عَلى قارَعَةِ
الطَّرِيقِ لا طاقَةَ لِمَعامِلِ التَّجريبِ في الجَوابِ عَنها! كَونِها لا تَدخُلُ في نِظامِ بَحْثِهِ
مِن حَيْثُ طَبِيعَتُها وَماهيَّتُها؛ كَسُؤالِ الحَيرِ وَالشَّرِّ، وَسؤالِ الحَكْمَةِ وَالتَّحليلِ،
وَالمَبادِئِ وَالأَخالِقِ، وَالغَيبِيَّاتِ، وَنحو ذلكَ مِنَ الأَسئَلَةِ الوُجوديَّةِ الكَبِرى.

(١) انظر شيئا من ترجمة (هنري بوانكاريه) وموقفه هذا في «مصادر وتيارات الفلسفة المعاصرة في فرنسا»
لج. بنروي (ص/ ٢٩٣).

مُحْصَل ما تقدّم: أنَّ الحقائق العلميّة لا يمكن حصرها في دائرة الحسّ والتّجربة؛ ولكن طبيعة الموضوع المبحوث فيه هي الكفيلة بتحديد المنهج العلميّ الأنسب له^(١).

ومع التّسليم بعمل المنهج الوضعيّ على إثبات ما كان داخلًا في الحسّ والتّجربة، فإنّه لا يلزم من عدم قدرة منهج ما على إثبات شيءٍ نفه في حقيقة الأمر! ومن ثمّ جاز لنا القول بأنّ حكم الوضعيّين على الآيات الحسيّة بالبطلان هو «خروج عن مفهوم هذا المنهج نفسه ووقوع في التّناقض! لأنّ الحكم بالصّحة والبطلان تحكّم ميتافيزيقيّ، ليس من أصول هذا المنهج ولا من شأنه»^(٢).

فمنّ ماريّ في هذه الحقيقة المنهجية، لا بدّ أن تجبّه معارف أضحت حقائق لا تقبل الشكّ عند أصحاب المنهج التّجريبيّ أنفسهم؛ مع أنّها لم تُبأشرها الحواسّ، ولم تُدرَك في معامل البحث، ولم تخضع للتّجريب!^(٣)

ونفيّ المتأثّرين برهَج المنهج التّجريبيّ لآيات الأنبياء لكونها بطريق النّقل لا التّجربة يلزمهم على قولهم نفيّ الحقائق التّجريبية التي لم يُبأشرها النّاس! ولم يدركوها بحواسّهم! لأنّها إنّما نُقلت إليهم نقلًا عن جربها! فنفيّ الأوّل دون الثّاني تحكّم^(٤).

وما أبلغ تعبير بحاتّة عربيّ عن عجز التّجربة في إثبات جميع الحقائق، في اعترافٍ له آخر عمّره يقول فيه: «إنّ العلم بصطاد في بحر الواقع بنوع مُعيّن من

(١) من أشهر فلاسفة العلم الذين نادوا بتعدّد المناهج العلميّة: الفيلسوف (باومر فيبر أيند) (ت ١٩٤٤م)، حيث ألف كتابًا أسماه «ضدّ المنهج: مخطّط تمهيدٍ لنظرية موضوعيّة في المعرفة»، يقوم على فكرة أساسيّة مفادها: أن العلم لم يكن أبداً أسير منهج واحد محدّد، وإنّما عملت فيه مناهج متعدّدة، اشتركت جميعًا في بناء هيكله، واستندت بشواهد كثيرة من تاريخ العلم، انظر «فلسفة العلم في القرن العشرين» لثعني الخولي (ص/ ٣٦٧).

(٢) انظر «الفكر المادي الحديث وموقف الإسلام منه» لمحمود عبد الحكيم عثمان (ص/ ٤٤٨).

(٣) انظر «الإسلام يتحدّى» لوحيّد الدين خان (ص/ ٤٧).

(٤) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/ ٣٣١-٣٣٢).

الشِّبَاك، يُسَمَّى المنهج العلمي، وقد يكون في البحر الَّذي لا يُمكننا أن نَسْبِر غوره، الكثير ممَّا تعجز شِيبَاك العلم عن اقتناصه^(١).

وأما دعوى (الجابري) في المعارض الثاني: كون القرآن الآية التي اختص بها النبي ﷺ، فلا تكون له آية أخرى تخرق العادة:

فهذه بينة البطلان؛ لأن الاختصاص بالقرآن لا يقضي على الآيات الأخرى بالنفي، واستدلاله على نفيه ذاك بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتُنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُخَلِّ عَلَيْكُمْ: ليس له فيه مُستمسك؛ لأن الإغلاق واقع في إجابة أهل مكة فيما اقترحوه من الآيات بعينها، وليس في مُطلق الآيات، لأن (ال) التعريف في قوله: ﴿الْآيَاتُ﴾ عهديَّة، وسيأتي تحقيقه قريبًا.

أما حصول الكفاية بالقرآن: فهو حق لا يُماري فيه، فهي الآية الكبرى لنبيِّنا ﷺ، لكن لا يقتضي هذا نفي ما عداه من الآيات النحسية التي تواترت بها أخبار الثقات! فإن كان «القرآن مُعْجَزًا ثابتًا بالتواتر اللَّفْظي، فباقي المعجزات بالتواتر المعنوي»^(٢)؛ ومثل هذه السُّنن المُتناقلة مُفسَّرة للقرآن، ومبيَّنة لمُجمِّله، فورد هذه الآيات ورودًا قطعياً من جهة الثَّقَل مُبيِّن عن المعني بالآيات.

(١) «بساطة العلم» لبيك ستانلي (ص/٢٢٩).

ولبروفيسور (سوليفان) كتاب خاص في هذه القضية أسماء «حدود العلم»، قد مخض كامله للتأكيد على قصور العلم الإنساني، واستحالة إحاطته بكلِّ الحقائق الوجودية، وإثبات أن له حدوداً لا بد أن يقف عندها، وأثبت أن التحوُّلات العلميَّة في القرن العشرين تؤيد تلك النتيجة، فكان ممَّا قال فيه (ص/٣٢): «... لقد أصبح العلم شديد الحساسية، ومتواضعاً نسبياً، ولم نعد نلْقن الآن أن الأسلوب العلمي هو الأسلوب الوحيد النَّاجح لاكتساب المعرفة الحقيقيَّة .. إنَّ عددًا من رجال العلم البارزين يصرون بمنتهى الحماس على حقيقة مؤداه: أن العلم لا يقدِّم لنا سوى معرفة جزئية عن الحقيقة، وأن علينا لذلك أن لا نعتبر أو لا نطلب ممَّا أن نعتبر كلُّ شيء يستطيع العلم تجاهله مجرداً ومهم من الأوهام

(٢) «الانتصارات الإسلاميَّة» لنجم الدين الطُّوفي (٢/٥٧١).

هنا أنقل عن (محمد الغزالي) بديعة من بدائع تأملاته في سيرة نبينا ﷺ،
جلّى فيها بعض الحكم التي لأجلها أيد الله نبيه ﷺ ببعض الآيات المرثية، مع
كونه مؤيداً بتنزل أعظم آية عليه وهي القرآن، فيقول:

«.. حتى تنقطع اللسنة المعاندة، وحتى لا يقال: إنَّ محمداً ﷺ لم يُسلح
بما سلّح به الأنبياء السابقون من خوارق حسية: أجرى الله خوارق حسية على يد
نبيه محمد ﷺ، من النوع الذي يقهر أهل العناد على الإيمان.

إنَّه أرى الناس أنَّ محمداً موصول بالسَّماء، وأنَّ سنن الله الكونية يمكن أن
تلين له، وأنَّ خوارق العادات يمكن أن تقع على يده، ولكنَّ معجزته الكبرى
ليست هذه، معجزته الأولى هذا الكتاب الذي جاء يفتح العقول، ويصقل
المعادن، ويرفع المستويات.

ممكّن جداً أن تكثر هذه المعجزات، ولكنَّ كما قيل: هذه خوارق أيد الله
بها نبيه ﷺ، ولكن لم يعطها المكانة الأولى في الشهادة له بالنبوة، لأنَّ الشهادة
له بالنبوة وتصديق الرِّسالة جاءت على النحو الذي يليق برسالة عامّة خالدة..

وإذا كانت المعجزة تُورث أصحابها الذين رأوها يقيناً، فإنَّ هذا القرآن
لا يزال. كما قلنا. يصنع اليقين، ويؤكد أنَّ الإسلام هو الحقُّ الفدُّ إلى يوم
الدين»^(١).

أمَّا ما أبداه الطَّاعنون في أحاديث المعجزات الحسية من معارضتها لبشريّة
الرَّسول، فجوابه أن يُقال: إنَّه لا بدّ للمعجزة بدهة أن تكون خارقة للعادة وفوق
قدرة البشر كي تُسمّى آية، إذ لو كانت بمقدور البشر، لانتفت عنها صفة الإعجاز
أو التصديق بالنبوة؛ فلا يستقيم عقلاً أن يُكذَّب بأخبارها بدعوى أنَّها تتجاوز
بشريّة النبي ﷺ!

وإذا نفوها عن نبينا ﷺ لبشريته، فلينفوا مثلاً عن إخوانه الأنبياء وقد وردت
صراحة في القرآن! فهل أولاء الرُّسل -بما أيدوا به من آيات- إلا بشرٌ مثل نبينا؟!

(١) «خطب الشيخ محمد الغزالي» (٣/٦٩).

لقد أمكنَ لمثل هذه المعارضة أن تجد مَحَلًّا وسِعًا من نظر العقول لو أنَّ تلك المُعْجَزَات الحسيَّة كانت مَقْدُورَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ لذاته، مَأْتِيَةٌ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ؛ أما وهي ممَّا قد أجزأه الله تعالى وحده على يَدَيْهِ بِإِذْنِهِ لِتُقِيمَ الدَّلِيلُ بِهَا عَلَى صِدْقِهِ، وليس لِنَبِيِّهِ فِيهَا يَدٌ وَلَا مَشِيئَةٌ: فاستشكَّالُ الْآيَاتِ بعد هذا -فضلاً عن استنكارِها- ساقطٌ الاعتبار.

تَأْمَلْ ما جاء على لسان النَّبِيِّ ﷺ نَفْسِهِ مِنْ نَسَبَةٍ ما جرى على يَدَيْهِ مِنْ بَعْضِ الْآيَاتِ إِلَى إِيجَادِ اللَّهِ وَتَسْخِيرِهِ، مِنْ حَالِهِ مَسَافَرًا وَقَدْ قَلَّ الْمَاءُ مَعَ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «اطْلُبُوا فَضْلَةً مِنْ مَاءٍ»، فَلَمَّا جَاءُوا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ، أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «حَيَّ عَلَى الظُّهُورِ الْمُبَارَكِ، وَالْبَرَكَةُ مِنَ اللَّهِ»، يَقُولُ ابْنُ مَسْعُودٍ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١) يقول العينيُّ في قوله ﷺ: «.. وَالْبَرَكَةُ مِنَ اللَّهِ»: «إشارةٌ إِلَى أَنَّ الْإِيجَادَ مِنَ اللَّهِ»^(٢).

وكذا جاء في حديث جابر رضي الله عنه قال:

«سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى نَزَلْنَا وَادِيًا أَفِيحًا، فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَاتَّبَعْتُهُ بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ، فَنَظَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَرَ شَيْئًا يَسْتَتِرُ بِهِ، فإِذَا شَجَرَتَانِ بِشَاطِئِ الْوَادِي، فَاَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى إِحْدَاهُمَا، فَأَخَذَ بَغْصِنٍ مِنْ أَغْصَانِهَا، فَقَالَ: «إِنْقَادِي عَلَيَّ بِإِذْنِ اللَّهِ»، فَانْقَادَتْ مَعَهُ كَالْبَعِيرِ الْمَخْشُوشِ الَّذِي يَصَانِعُ قَائِدَهُ، حَتَّى أَتَى الشَّجَرَةَ الْآخَرَى، فَأَخَذَ بَغْصِنٍ مِنْ أَغْصَانِهَا، فَقَالَ: «إِنْقَادِي عَلَيَّ بِإِذْنِ اللَّهِ»، فَانْقَادَتْ مَعَهُ كَذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْمَنْصِفِ مِمَّا بَيْنَهُمَا، لَأَمْ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: «إِلْتَمَا عَلَيَّ بِإِذْنِ اللَّهِ»، فَالْتَمَتَا..» الحديث^(٣).

فَمَنْشَأُ غَلَطِ أَصْحَابِ هَذَا الْمَنْهَجِ: قِيَاسُهُمُ الْهَاسِدَ لِأَحْكَامِ الثَّبُوتِ عَلَى سَائِرِ النَّاسِ؛ مَعَ تَحَقُّقِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِمَقْتَضَى الثَّقَلِ وَالْعَقْلِ، فَأَذَاهُمْ إِلَى جُحُودِ مَا

(١) أخرجه البخاري في (ك: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، رقم: ٣٥٧٩).

(٢) «عمدة القاري» (١٢٣/١٦).

(٣) أخرجه مسلم في (ك: الزهد والرقائق، باب: حديث جابر الطويل، وقصة أبي اليسر، رقم: ٣٠١٢).

فَضَّلَ اللهُ بِهِ الرُّسُلَ . عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .؛ وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ يوجب التَّفْرِيقَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ عِنْدَ اتِّصَافِ أَحَدِهِمَا بِمَا يُوجبُ امْتِيازَهُ عَنِ الْآخَرِ^(١) .

العجيب؛ أَنَّ اللهَ ﷻ قَدْ ذَكَرَ هَذَا الْقِيَاسَ الْفَاسِدَ مَانِعًا لِلْكَفَّارِ مِنَ الْإِيمَانِ بآيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالانْقِيَادِ لَهُمْ! فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٩٤] .

يقول ابن تيمية: «وَجَمَاعُ شَبِّهِ هَؤُلَاءِ الْكَفَّارِ: أَنَّهُمْ قَاسُوا الرُّسُولَ عَلَى مَنْ فَرَّقَ اللهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَكَفَرُوا بِفَضْلِ اللهِ الَّذِي اخْتَصَّ اللهُ بِهِ رُسُلَهُ؛ فَأَوْتُوا مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ الْفَاسِدِ، وَلَا بُدَّ فِي الْقِيَاسِ مِنْ قَدَرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الْمُسَبِّهِ وَالْمُسَبَّهِ بِهِ»^(٢) .
وَأَمَّا دَعْوَى (صَالِحِ أَبُو بَكْرٍ) بِأَنَّ التَّبَرُّكَ بِالتَّبَيُّ ﷻ نَوْعٌ وَثَبَتَ وَتَعَلَّقَ بِغَيْرِ اللهِ تَعَالَى: فَمُؤَنَّةٌ مِنْ عَقْلِ هَذَا الرَّجُلِ! فَاضْحَةٌ لِسُوءِ فَهْمِهِ لِمَصْطَلَحَاتِ الشَّرِيعَةِ؛ فَإِنَّ لَفْظَ التَّقْدِيسِ يَحْتَمِلُ مَعَانِي:

إِنْ قُصِدَ مِنْهُ مَعْنَى التَّطْهِيرِ وَرَفْعِ الدَّرَجَةِ^(٣): فَإِنَّهُ بِهِذَا غَيْرِ مُخْتَصٍّ بِاللَّهِ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ لِبَعْضِ خَلْقِهِ اصْطِفَاءً، كَقَوْلِ الْمَلَائِكَةِ لِمَرْيَمَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى سَائِرِ الْمَكِينِ﴾ [الْإِنْشَاء: ٤٢] .

وإن قُصِدَ بِلَفْظِ (التَّقْدِيسِ): مَعْنَى التَّعْظِيمِ وَالتَّنْزِيهِ التَّعْبُدِي، كَالْمَعْنَى فِي حَوَارِ الْمَلَائِكَةِ لِرَبِّهِمْ: ﴿وَمَنْ نَسِخْ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسْ لَكَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٣٠]: فَإِنَّ هَذَا غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي التَّبَرُّكِ، فَإِنَّ التَّبَرُّكَ هُوَ التَّمَاسُّ زِيَادَةَ الْخَيْرِ وَنِمَائِهِ وَثَبُوتِهِ وَدَوَامِهِ^(٤)، وَلَيْسَ هُوَ عِبَادَةٌ فِي نَفْسِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَعَلُّقٌ بِذَاتِ الْمُتَبَرِّكِ بِهِ مِمَّنْ أَجَازَ اللهُ تَعَالَى فِيهِ التَّبَرُّكَ .

وَالْمُؤْمِنُونَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ خَالِقُ الْبَرَكَةِ وَحَدَّهُ، وَهُوَ مَنْ وَضَعَهَا فِي تِلْكَ الذَّاتِ الْمُبَارَكَةِ، أَوْ الزَّمَانِ الْمُبَارَكِ، أَوْ الْمَكَانِ الْمُبَارَكِ، وَهُوَ مَنْ أَعْلَمَهَا بِثَبُوتِهَا

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٣٢٤) .

(٢) «تفسير آيات أشكلت» لابن تيمية (٢/٧٢٦) .

(٣) انظر «لسان العرب» (٦/١٦٨-١٦٩) .

(٤) «التبرك، أنواعه وأحكامه» لناصر الجديع (ص/٣٠) .

فيه، وهو مَنْ شرع لنا التّمايها فيه، ولولا خبره ﷺ لنا بذلك، ما تبرّكنا بذلك
كلّه، فما بغيتنا إلّا استزادة الخير من مظانّه التي شرعها الله .
فكيف يُقال بعد هذا أنّ التّبرك بالنّبي ﷺ وثنيّة وشرك بالله في ربوبيّته
والوهيّه؟! .. فاللّهم غُفراً .

